

## الأفاق المستقبلية للدراسات العليا في الدول العربية

د.ضحى لعبيبي كاظم

د. عماد مطير الشمري

الجامعة المستنصرية- العراق

الصفحة | 1

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تغيرات كمية ونوعية في أنظمة التعليم الجامعي بعامة والدراسات العليا بخاصة في دول العالم كافة، سيما بعد أن أصبح تطور التعليم الجامعي مقياساً لرقى وتقدم الدول، وصار مؤشر الدراسات العليا وحملة الشهادات فيها دليلاً على تقدمها وتطورها، لذلك رصدت الدول المتقدمة أموالاً طائلة للنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي سيما بعد ولادة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في العقد الأخير من القرن العشرين واعتمادها معياراً لتحقيق التنمية النوعية، إلا أن جامعاتنا العربية لازالت تعاني من تأخر جامعاتها من حيث مساهمتها في التنمية النوعية اقتصادياً واجتماعياً ولأسباب عديدة منها صعوبة تطبيق المفاهيم الاستراتيجية وضعف اعتماد المقاييس النوعية من أداء برامجها وأنشطتها واعتمادها على الموازنة المالية التقليدية، الأمر الذي دعا إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات للنهوض بواقع برامج دراساتنا العليا بغية اللحاق بدول العالم المتقدم في هذا المضمار وخاصة الولايات المتحدة\* واليابان وأوروبا وكندا واستراليا.. الخ، ولغرض التوصل إلى مؤشرات تحديد كفاءة الجامعات النوعية التي تتمثل في قدرة المخرجات والبرامج النوعية، ونوعية أعضاء الهيئة التدريسية، ونوعية الكتاب الجامعي والبحث الجامعي، ونوعية التمويل والإدارة الجامعية، والنوعية التي تعتمد التخطيط والتنظيم والرقابة وتقييم الأداء استناداً إلى مقاييس نوعية القياس أداء كل فئة من تلك الفئات.

وظيلة القرن الماضي بدأت الدول المتقدمة بإجراء دراسات تهدف الى التنبؤ بالمستقبل، مما حدا بالعلماء والأكاديميين بتجديد دور المؤسسات التربوية وبيان ما سيكون عليه وما تقوم به من ادوار، وقد احتلت الدراسات العليا والبحث العلمي حيزاً كبيراً من الاهتمام لرسم الصورة المستقبلية لهذا الموضوع وتأهيل مؤسساته، وقد اعطى كثير من العلماء مؤسسات التعليم العالي الدور القيادي في المجتمع وعدها القادرة على تحدي المشاكل التي يواجهها العالم وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لبناء الانسان وتطور قدراته.

ويلاحظ ان هؤلاء المربين المهتمين قد وضعوا لمساتهم لوضع تصور علمي ورسم الصورة المستقبلية لموضوع التعلم والدراسات العليا والبحث العلمي خلال القرن الحادي والعشرين في ضوء التحديات التي تواجهها ومن ابرز العلماء بابادوبولس "George Papadopoulos" الذي اوضح بان للتعليم العالي في القرن العشرين وظيفتين يجب تطويرهما في القرن القادم(الحادي والعشرين ) هما :-

1- تقديم المعارف الجديده واجراء التدريبات ذات المستوى العالي .

2- تقديم برامج متنوعة تلبي الحاجات الخاصة للأفراد على اختلاف أعمارهم .

اما العالم وليم هامبولد "Wilhelm von humboldt" فقد اقترح افتتاح جامعات مجتمعية الى تستلهم فلسفتها من نظرة عالمية واسعة تكون نظامية بينما هناك الكثير من العلماء ممن يرون ان تحديد وظيفة

الجامعة وأدوارها المستقبلية، وما ستكون عليه طرائق العمل في الجامعات امر حسن ومناسب لمتطلبات القرن الحادي والعشرين ،فقد تناول كولد شميدت "Gold Schmidt" التغيرات التي ستنتال العمل الجامعي والدراسات العليا من وحدة التعليم والتطبيق والتأكيد على التدريب الاساسي،وفصله عن التدريب للبحث والاهتمام الزائد بالتدريب والتدريب المهني ومعالجة مشكلات المجتمع، وهناك من رأى ضرورة دمج الكليات لكي يتوحد عملها في مشاريع بحثية تسهم في حل المشكلات، وإيجاد أساليب تربط العمل في الجامعة مع مجموعات عمل خارجية تهتم بالظواهر داتها على اعتبار ان التجديد يأتي من خارجها ومن البيئة المحيطة بما فيها من قوى بشرية وموارد مادية ويتوقع تينبرغن Tinbergen أن تمحور مستقبل الجامعات حول نقص الاقبال على التعليم الجامعي وذلك بسبب ضعف عائدات التعليم والى نقص الابحاث في مجالات التعليم والعمل.وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول مستقبل التعليم الجامعي والدراسات العليا، الا انهم يتفوقون على شبيء واحد مهم الا وهو تصدي التعليم الجامعي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع الانساني والبشرية، ويتطلب من الباحثين بيان علاقة التعليم العالي والدراسات العليا بهدة المشكلات ودورهم في علاجها. هذه ملامح مختصرة لتصورات المفكرين والباحثين في الدول المتقدمة عن دور الجامعات والدراسات العليا والبحث العلمي في بعض الدول، اما في الدول العربية فقد ناضلت الأمة العربية كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية ونيلها الاستقلال من أجل إعداد الأطر العلمية الركيزة الأولى في النهوض ، فهي تمتلك اعتباراً من عام 1985-78000- إنسان من حملة الدراسات العليا والدكتوراه وبزيادة سنوية تصل إلى 8,9% كما أن عدد خريجي الجامعات يقدر سنوياً بـ250 ألفاً فأكثر عدا الخريجين من الدول الأجنبية ويقدر عدد مراكز البحوث و الإنماء في الوطن العربي بـ265 مؤسسة يتراوح عدد الباحثين والمساعدین بين 500-3000 في كل واحدة منها وكما يقدر عدد الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا والدكتوراه في حقل البحث العلمي بزهاء 8800 باحث ومساعد، يضاف إليهم عدد كبير من المعاونين بحيث وصل عدد العاملين في البحوث إلى 33700 عام 1990. كما تشير كثير من الإحصائيات 'إلى أن إجمالي الإنفاق على البحث والإنماء في الجامعات وفي مراكز البحث والإنماء قد بلغ 3.2 مليار دولار عام 1990 بعد أن كان في حدود 2.3 مليار دولار عام 1985 أي ما يعادل 0,57من إجمالي الناتج القومي في المنطقة العربية وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، حيث هي بالمتوسط 2,92% من إجمالي الناتج القومي، إن هؤلاء مخولين أكثر من غيرهم كي يصبحوا علماء حقيقيين ولا يجوز بحال من الأحوال الاستهانة بهذا العدد إذ يفوق ما كانت تمتلكه أمريكا أو إنكلترا أو ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، لكن من المؤسف أن علماء العرب في ميدان البحوث والإنماء دون المستوى المطلوب كما ونوعاً ولا يتعدى أداؤهم 10% مما هو مطلوب عالمياً، حيث من المفروض على العالم أن يقدم بحثاً واحداً أو اثنين على الأقل في كل سنة كما ان أكثر البحوث العلمية والتي تقدر بـ 60% من مجمل البحوث هي لصالح الدول الأجنبية وأن الثروة العلمية العربية على ضآلتها وشدة حاجة الوطن العربي لها لا تحسن الاستفادة منها ويستفيد منها الغريب أكثر.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الدراسات العليا في جامعات العالم المتقدم من حيث الإدارة الكفوءة والإمكانيات الكبيرة قد واجهت تحديات الثورة النوعية وتكيفت معها بل استثمرتها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن المشكلة تبقى

قائمة بالنسبة لجامعات الدول العربية بصورة عامة، : كيف يمكن لها أن تواجه تحديات الثورة النوعية؟ علماً بأن أغلب جامعاتنا فقيرة في كل المقاييس سيما الإمكانات المادية والبشرية ومخرجاتها التي غالباً ما تتسم بالكلم دون النوع، وهذه المشكلة على حد علمنا لم يتصد لها الباحثون في الوطن العربي ولم يقدموا توصيات ومعالجات للقائمين على إدارة الدراسات العليا في الجامعات العربية لذا يمكن أن تكمن مشكلة البحث الحالي في الأجابة عن التساولين الآتيين:

- 1- اما المحددات التي تحد من فاعلية إدارة الدراسات العليا في تحقيق التنمية النوعية اقتصادياً واجتماعياً.
  - 2- ما الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الإدارة الجامعية لتفعيل دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية النوعية اقتصادياً واجتماعياً.
- أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدراسات العليا ذاتها، إذ تعد من أهم مؤشرات تقدم البلدان، فالجامعة هي المؤسسة التي تنبع منها المعارف والأفكار والاتجاهات في شتى صنوف المعرفة الإنسانية وإن حملة الشهادات العليا هم الحلقة المتقدمة في المجتمع فكراً وتخطيطاً وبناءاً من خلال إسهاماتهم في التنمية النوعية وإجراء البحوث والتوصليل إلى الاكتشافات والاختراعات والابتكارات بهدف تحقيق التنمية اقتصادياً واجتماعياً ورفع المستوى الثقافي لشعوبهم زيادة على مساهمتهم في إعداد التخصصات المطلوبة لأحداث التنمية النوعية في المجالات كافة (1). وبناء على ما تقدم تولى غالبية الجامعات أهمية كبيرة للبحث العلمي وتوفير مستلزماته وخاصة مستجدات الثورة المعلوماتية بحيث حلت شبكة المعلومات بدلاً من المجالات والدوريات العلمية، إذ تقوم الدول المتقدمة ببث رسائل الكترونية حول البحوث والدراسات العلمية التي توصلت إليها ومن بين هذه الدول كندا مثلاً، إذ ترسل أكثر من (20000) رسالة إلكترونية يومياً إلى أكثر من (60) دولة تتضمن ملخصات بحوث وتقارير علمية. (2) إذ إن التعليم الجامعي التقليدي لم يعد يفي بحاجات المجتمع المعاصر، فالرصيد المعرفي المنظم الذي تقدمه الثورة المعلوماتية يسهم في تنمية الثروة البشرية وتنمية المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً. كما يعد التعليم العالي بمثابة الطاقة المحركة لتنمية البشر بهدف تحقيق التقدم البشري وتنمية المجتمعات، ومن هذا المنطلق لم تعد قوة أي دولة تقاس بثرواتها الطبيعية والمادية فحسب بل صارت تقدر بثرواتها من حيث صناعة المعرفة (3)

إذ أصبحت صناعة المعرفة وابداع الإنسان تتسم بالأهمية القصوى للتنمية الشاملة والمستمرة خاصة في القرن الحالي الذي فيه عالم متشابك المصالح شديد التنافس نحو الأفضل مدركاً للدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه الدراسات العليا في تشكيل فكر وثقافة المجتمع وتنمية موارده المعرفة والإبداع وبالتالي فإنها الأساس الذي يمكن عن طريقه مخاطبة المستقبل، وتسابقت الدول المتقدمة في دعم البحوث وتطويرها بالوسائل كافة، فقد أنفقت الولايات المتحدة (3%) من الدخل القومي على البحث العلمي، والدول الأوربية بين (2.2% - 3.5%) من دخلها عليه. (4). وفي ضوء ما تقدم لا بد من الإشارة إلى التساؤل المهمة الذي يطرح باستمرار على المثقفين والاكاديميين والذي ينص: (كيف يمكن للدول العربية أن تحجز لها مكاناً تحت الشمس في المستقبل؟).

لذا نرى لزاماً علينا الإجابة عنه فنقول: على الدول العربية النفطية أن تخصص (25%) من واردات النفط لبناء العقول لإحداث تنمية شاملة لأن الرأسمال البشري أفضل من تكديس الأموال سيما وأن النفط يمكن

أن ينفذ بعد (50) عاماً أو أكثر، وإذا لم تستفد من هذه الثروات في تنمية العقول فإنها لن يكون لها مكاناً في المستقبل وستبقى تستورد المعرفة بدلاً من إنتاجها.  
أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- الكشف عن محددات إدارة الدراسات العليا من تحقيق التنمية النوعية اقتصادياً واجتماعياً.
- 2- معرفة الإجراءات والمعالجات التي تجعل من الدراسات العليا فاعلة في تحقيق التنمية النوعية اقتصادياً واجتماعياً.

أولاً : الدراسات العليا في الوطن العربي :

كانت بدايات التعليم العالي في الوطن العربي على صورة مدارس عليا ، أو كليات فنية أو أدبية وقد جاء إنشاء الجامعات متأخراً بعد إنشاء المدارس العليا والكليات الفنية ويكاد أن يكون النمط الذي وجدت به الجامعات ضم كليتين أو أكثر كنواه للجامعة. والمحاولة الأولى لإنشاء جامعة كانت مع بداية القرن العشرين في مصر (1908) ثم تلتها عدة جامعات وكليات في مختلف أنحاء الوطن العربي ( 5.5) . ويلاحظ أن الجامعات العربية تشترك بهدفين أساسيين يجدهما الدارس في الأهداف المعلنة للدراسات العليا لمعظم الجامعات وهي :

- أ- تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين العلمية الأساسية والتطبيقية وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية
- ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه.

ومن المعروف ان للدراسات العليا دور اقتصادي واجتماعي هام من خلال توفير قيادات فنية وعلمية قادرة على انجاح خطط التنمية وبناء البنية التحتية للدول العربية وتنمية الفكر العلمي الرصين للباحث العربي بما يجعل تطبيق ما يؤمن به من افكار وقيم وتغير ما يراه ملائم ومناسب. ولذلك فقد بدأت بداية بسيطة في منتصف الاربعينيات من القرن العشرين وفي الدراسات التي تتوافر فيها الإمكانيات والملاكات القادرة على إنجاحها واستمرارها، وبدأت تنمو وتتوسع أفقياً وعمودياً لتشمل كثير من الاختصاصات والتقليل من الاعتماد على الارشاليات والبعثات الخارجية بالاعتماد الذاتي على الملاكات الموجودة في الول العربية، وبذلك فقد تزايد اعداد الملتحقين بالدراسات العليا اذ يشير الجدول (1) الى اعداد الطلبة في المدة 1980-2000 في الدول العربية

### جدول (1)

المصدر:- فاتح سوكنة, تطور الدراسات العليا في الوطن العربي, مجلة التربية ا, الجامعة الافريقية, الخرطوم, العدد 234, 2012

الدولة	طلبة الدراسات العليا عام 1980	طلبة الدراسات العليا عام 1990	طلبة الدراسات العليا عام 2010
العراق	4412	5209	14003
سوريا	942	1956	8654
الاردن	1358	2433	8764
مصر	24128	36519	108908
المغرب	5407	91115	65789
الجزائر	6042	10725	45789
تونس	2259	2662	10978
السودان	2372	1946	9870
السعودية	2940	5217	26890
الامارات	465	123	1324
لبنان	428	554	4356

الصفحة | 5

كان نظام الدراسات العليا في الدول العربية في بدايته متميزا بالمرونة والكفاءة ونوع من حرية تحديد المقررات الدراسية وإعطاء وزن كمي لكل مقرر من المقررات الدراسية ضمن الإطار العام للقوانين والتعليمات العامة الصادرة من الجهات المركزية المسئولة، واعتمدت الوحدة الفصلية الساعات المعتمدة معيارا في تقويمه، إذ تشير الساعات المعتمدة إلى عدد المقررات التي درسها الطالب خلال الفصول.

وتتراوح مدة الدراسة النظرية وأعداد الرسالة والدفاع عنها (دراسة الماجستير) بين سنتين إلى ثلاث سنوات يمكن تمديدها مدة (6) أشهر حسب مقتضيات ظروف البحث، إذ يتضمن سنة وستة أشهر دراسة نظرية بواقع ثلاث فصول يدرس فيها طالب الماجستير ما بين (18) موقرا كحد أعلى إلى (10) مقررات كحد أدنى بساعات دراسية تنحصر بين (44) ساعة فعلية أسبوعيا كحد أعلى و(26) ساعة كحد أدنى، وباجتياز الطالب البرنامج النظري وبمعدل (جيد) في الأقل وامتحان الكفاءة باللغة الانكليزية يسمح له بأعداد الرسالة في المدة المقررة المتبقية، واستمر ذلك لغاية نهاية السبعينات، ومن ثم في مرحلة الثمانينات قلصت الدراسة النظرية إلى فصلين دراسيين بساعات دراسية ما بين (24) ساعة كحد أدنى إلى (28) ساعة كحد أعلى والرسالة (8) ساعات معتمدة يتضمن موضوعات إلزامية وموضوعات اختيارية، وفي السنوات اللاحقة بعد الثمانينات اكتفي بالمواد الإلزامية، وقد اشترطت بعض الدول العربية حصول الطالب المتقدم للدراسات العليا على شهادتي التوفل وشهادة الحوسبة الالكترونية.(6)

وفي منتصف الخمسينيات استحدثت دراسة الدكتوراه في مصر وتتراوح مدة الدراسة النظرية وأعداد الرسالة والدفاع عنها ما بين (3) سنوات إلى (5) سنوات، يحق للطالب تمديد دراستهم بعد استنفاد مدته المقررة مدة ستة أشهر وبمبررات.

وفي البداية كانت مدة الدراسة النظرية ثلاث فصول يتضمن مواد إلزامية واختيارية وبساعات مقررة (20) كحد أقصى إلى (32) كحد أعلى، ثم قلصت في السنوات اللاحقة إلى فصلين دراسيين للدراسة النظرية

وستنان لكتابة الأطروحة أي أن المدة القصوى قلصت إلى ثلاث سنوات يحق للطالب طلب تمديد دراسته مرة واحدة لمدة ستة أشهر وبمبررات.

أما بالنسبة للإشراف فقد كانت تعليمات الدراسات العليا تنص على تعيين مشرف او اكثر لكل طالب من الأساتذة المؤهلين بالتخصص. ففي بدايات الدراسات العليا كان العمل المعمول يتمثل بتعيين مشرفين او ثلاث على رسائل الماجستير لكل طالب الا انه بتوسيع الدراسات تم اخذ مبدأ تكليف مشرف واحد لكل طالب اما بالنسبة للدكتوراه فقد ظل نظام ثلاثه مشرفين بدرجة استاذ وأستاذ مساعد واستمر هذا الحال لنهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، ونتيجة هجرة العقول من الجامعات لأسباب شتى وقلّة الملاكات فقد عمل بنظام المشرف الواحد للدكتوراه ولا زال قائماً. في اغلب الجامعات العربية

اما بالنسبة لتقويم الرسائل والاطاريح فيتم تشكيل لجنة التقويم بما لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة من اعضاء هيئة التدريس لمناقشة رسائل الماجستير مع كون المشرف عضواً مناقشاً وليس مقوماً للرسالة . اما بالنسبة لمناقشة اطاريح الدكتوراه فكان الحد الأعلى (سبعة اساتذه ولا يقل عن خمسة اساتذة) بما لا يقل من درجة أستاذ مساعد (مشارك) والحالة نفسها بالنسبة لهيئة الإشراف، وكانت بدايات الدراسات العليا وحتى المنتصف الاول من الثمانينات ينص على وجود مقررات الزامية ومقررات اختيارية على الطالب اجتيازة، فالنسبة لدرجة الماجستير فأن عدد الساعات المقررة تتراوح ما بين 27- 30 ساعة اما الرسالة فتمنح ما بين 6-8 ساعه والمعدل العام 36 ساعة، اما درجة الدكتوراه فتتراوح ما بين 28- 36 ساعة للمقررات النظرية (40) ساعة لتقييم الاطروحة، ولا يجوز قيام اي تدريسي مكلف بالتدريس أكثر من مادتين - وهذا في الضرورة القصوى للفصل الواحد وللتخصص الواحد. (7)

ويتم التكليف سواء للتدريس والإشراف تدريسيين وأساتذة مؤهلين كفوعين ممن يتوسم فيهم الإبداع والعطاء المتميز يتدرب على يده طلبة الدراسات العليا على مناهل العلم وجذوره ومنابعه وعلى الطرق الصحيحة بالبحث والتجريب والأصالة والإبداع في التفكير.

ويطلب من المشرف على طلبة الدراسات العليا تقديم تقارير دورية فصلية عن طلبة لبيان مدى تقدمه وانجازة العمل ومدى إمكانية تطوره وقدرته على انجاز عمله... الخ ، وفي نهاية مرحلة الاشراف وانهاء الطالب لعمله يرشح المشرف الطالب للمناقشة . ويشكل القسم المعني لجنة محكمة لتقييم الرسالة أو الأطروحة على أن يكون عددا لا باس به من أعضائها من خارج أطار جامعة الطالب. ويتم انتقاء الأستاذ المشرف وفق معايير الأعداد والتأهيل والإمكانيات العلمية والاجتماعية، الى انه في السنوات الاخيرة نتيجة لقلت الملاكات جرى تعليق الدراسات العليا في بعض اقسام وفروع الكليات والتوقف عن قبول الطلبة فيها.

وهذا الايجازفي عرض واقع الدراسات العليا في الوطن العربي لابد من بيان ابرز مشكلاتها وتتلخص بالاتي (8) :-

- 1- التزايد الكمي في عدد طلاب الدراسات العليا وتعدد الاختصاصات
- 2- يقابل ذلك انحسار اعداد الاساتذة التدريسيين المؤهلين للقيام بدور قيادة هذه الاعداد لاسباب عديدة منها هجرة العقول وانحسار دور المؤهلين منهم وعدم رعايتهم ، وضعف الاستبصار بمكانة الاساتذ الكبار في السن والذين هم الآن قيد الاحالة على التقاعد بحجة العمر وما الى ذلك .

3- النمو الغير المتوازن لنظام الدراسات العليا وزيادة اعداد طلاب العلوم النظرية بالقياس مع طلاب العلوم الاساسية والتطبيقية.

4- عدم وجود سياسة رشيدة في فتح باب الدراسات العليا بحيث يؤدي ذلك الى كم هائل في بعض التخصصات وعدم وجود تخصصات أخرى ضرورية وتداخل التخصصات بين الجامعات العربية

5- قصور الفعالية الخارجية للدراسات العليا وعدم تلائم مخرجاتها مع الحاجات التنموية الاقتصادية والعلمية والثقافية .

الأهداف الإستراتيجية المشتركة للدراسات العليا في الوطن العربي.

بعد مراجعة أهداف الدراسات العليا في معظم الجامعات العربية وجد الباحث أن هناك أهداف إستراتيجية مشتركة للدراسات العليا في الجامعات في الوطن العربي ومن أهمها:

1-المساهمة الفاعلية في تلبية احتياجات المؤسسات التعليمية للدولة ؛ من خلال توفير أفضل المعلمين المؤهلين والقادة التربويين المتميزين والبحوث العلمية الهادفة التي تساهم في تنمية وخدمة المجتمع المعاصر .

2- دراسة المشكلات التربوية المعاصرة على المحيط المحلي والعربي والعالمى ، ومحاولة إيجاد حلول لها ؛ اتباع خطوات البحوث العلمية المعتمدة على المنهج الوصفي أو التجريبي أو التاريخي ؛ للوصول إلى نتائج موضوعية قابلة للتطبيق في المجتمع.

3-الاستفادة من الموروث التربوي العربي ، ومحاولة إخضاعه للمعايير العربية في معالجة القضايا التربوية العربية والمحلية ؛ حسب طبيعة كل مجتمع من المجتمعات ، ومسايرة التطور المعرفي والتقني العالمي.

4- تذليل الصعاب أمام طلاب وطالبت الدراسات العليا ؛ لإنجاز مهام البحث العلمي الجيد ، من حيث التمويل المادي والفكري ، وتكليف الكفاءات المتميزة من المشرفين(أعضاء هيئة التدريس) ، لتوجيههم التوجيه الصحيح ؛ للوصول بدراساتهم البحثية إلى تحقيق مخرجات منطقية ، تحمل معالجة واقعية لظروف دراسة الحالة.

5-الدعم المادي والمعنوي لحالة الباحثين والمشرفين للقيام بالإنجازات العملية للبحوث الميدانية (الإجرائية) أو(النوعية)؛ لتحقيق النجاح من حيث النمو والتطور العلمي للمؤسسة.

هذا ملخص لأهم الأهداف الإستراتيجية المشتركة بين برامج الدراسات العليا للجامعات في الوطن العربي ، والمتعلقة بقضية الدراسة في مجال البحث العلمي.

وفيما يلي سنلقي الضوء على:

## 1- طبيعة الأعمال النظرية والميدانية التي يكلف بها طلاب وطالبات الدراسات العليا في جامعات الوطن :

إن معظم برامج الدراسات العليا في الوطن العربي تقدم مجموعة من المقررات الدراسية ، وعلى الملتحقين بالبرنامج دراستها واجتيازها بنجاح لا يقل عن (70%) ، ومن ثم يحق للمتعلمين تسجيل الرسالة العلمية ، سواء كانت للماجستير أو الدكتوراه ، إلا أن هناك اختلافاً بين متطلبات كل جامعة وغيرها ليس في الوطن العربي أجمع فقط وإنما أيضاً قد يحصل هذا التباين من جامعة وأخرى في البلد الواحد ، ولكي يجتاز طالب الدراسات العليا تلك المقررات لابد أن ينجز بعض الأعمال والاختبارات داخل الجامعة أو في المنزل ؛ حسبما يتطلبه المقرر ، ويقرره عضو هيئة التدريس القائم على تدريسه ، وهنا نجد أن كفاءة ووعي عضو هيئة التدريس تنعكس بشكل مباشر على تعلم طلابه.

إن جميع الأعمال المطلوبة من طلبه الدراسات العليا سواء كانت تقارير أو مقالات أو بحوثاً لا بد أن تخضع عند تقديمها لمبادئ البحث العلمي الجيد ، وهذا ما يؤكد (9) عند تعريفه للبحث العملي بأنه : البحث النظامي المضبوط والخبري في المقولات الافتراضية عن العلاقات بين الحوادث الطبيعية أو الاجتماعية أو النفسية ، وهذا ما توصل إليه (فان دالين ، 1977) عندما قال : إن البحث العملي محاولة دقيقة ناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلة التي تترك البشرية.

ولعل ما سبق يشير إلى أن أهداف البحوث العلمية ما هي إلا التوصل إلى معرفة جديدة ، وإيجاد حلول لمشاكل واقعية ، والتكاليف أو الواجبات التي يقدمها طلاب الدراسات العليا تبعاً لمتطلبات المقررات المدروسة ما هي إلا قضايا محلية ، تستوجب منهم قدرات محدودة ؛ كالتلخيص أو استطلاع الرأي من الجهات المعنية بالمشكلة أو التجريب أحياناً ؛ لتحديد حجم الأثر أو الفاعلية ، ولكن من خلال استعراض الباحث لعناوين ومستخلصات الرسائل العلمية المقدمة للجامعات العربية وجد استبعاداً تاماً وتجاهلاً واضحاً للدراسات المقارنة للمشكلات ، ودراسة تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مكان الدراسة ، ومقارنتها بنفس المشكلة في وطن آخر ؛ لزيادة عمق المعرفة عند الطالب وإحداث دعم التقارب العربي في البحوث العلمية ، وفي هذا الصدد يقول (10) إن المشكلات التي لم تحل بعد تشكل حافزاً مهماً للتقدم العلمي Scientific Progress؛ لأن العلم يهتم بها كمعضلات تتطلب الحل ، ومما لا شك فيه أن تحويل المشكلات التي لم تحل إلى مشكلات محلولة هو الذي يضيف على النظريات أهميتها العلمية.

إن طبيعة الأعمال التي يكلف بها طلاب وطالبات الدراسات العليا ونوعيتها تنعكس بدون شك على مدى تمكنهم من مهارات البحث العلمي بمختلف أنواعه ؛ الأمر الذي يظهر جلياً فيما بعد على نوعية الدراسات المقدمة في رسائل الماجستير أو الدكتوراه.

فاستبعاد الدراسات المتعلقة بالمنهجية المقارنة والتي تعني (كما ذكر) عبيدات ، (2005) الكشف عن أسباب حدوث الظاهرة عن طريق إجراء مقارنات بين الظواهر المختلفة لاكتشاف العوامل التي تصاحب حدثاً معيناً ،



وهذا يتطلب من الباحث دراسة نفس الظاهرة في ظروف متشابهة أو مختلفة ؛ للتعرف على حجمها حسب تلك الظروف ، لذلك نجد أن محدودية المناهج البحثية والمشكلات المطروحة في رسائل الماجستير والدكتوراه على مستوى الوطن العربي قد تقود مخرجات التعليم العالي في كليات التربية إلى الحد من التطور الفكري والفلسفي للباحثين. (11)

الأسباب المؤدية إلى عدم إمام طلاب الدراسات العليا بكافة مناهج البحث العلم

1- طبيعة مقررات البحث العلمي:

إن جميع برامج الدراسات العليا في الوطن العربي وبكافة تخصصاتها العلمية والنظرية تحتوي على بعض المقررات المتعلقة بتدريب الطلاب على إتقان مهارات البحث العلمي ، وتسمى بأسماء مختلفة مثل (حلقة بحث ، أو مناهج البحث أو سمنار ، أو قضايا ومشكلات) وتظل جميعها مشتركة في أهدافها ؛ رغم اختلاف مسمياتها ، وفيها يتدرب الطلاب على(12):

أ.الرؤيا النقدية والحوار.

ب. اختيار المواضيع البحثية.

ج.إعداد خطط البحوث والملخصات.

د. البحث في مراكز مصادر المعلومات ، والحصول على الجديد والمفيد لخدمة موضوعاتهم المختارة ؛ للأعمال البحثية التي يقدمونها في المادة.

هـ.التعرف على كيفية اختيار وبناء أدوات جمع المعلومات ، وتحليلها.

و. التمكن من إعداد خطط ودراسات تطبيقية.

ولكن ما يتم تحقيقه في جامعاتنا العربية بكليات التربية هو اقتصار التدريب في الحدود المحلية ؛ دون إحداث النظرة المقارنة التي تستوجب تدريب الطلاب والطلبات على مهارات المنهج المقارن في أبحاث العلوم الإنسانية ؛ لذلك يعتبر عامل طبيعة مقررات البحث العلمي ، وعدم تأهيلها للدارسين للرؤيا بعيدة المدى في معالجة القضايا من خلال توظيف المنهج المقارن عاملاً أساسياً في أحداث عدم إمام الطالب بما يحدث في الدول المجاورة في نفس المجال أو القضية التي هي قيد الدراسة.

## 2- أستاذ المقرر:

مما لا شك فيه أن التعليم الجامعي يحدد فاعليته مهارة الأستاذ الجامعي وبراعته في تهيئة المناخ التدريسي للتعلم، وتنمية الإثارة العقلية لدى طلابه، والتواصل الإيجابي فيما بينه وبينهم، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي قد تساعد في استثارة دافعيتهم وبذل قصارى ما لديهم من قدرات وشحنهمهمهم في سبيل التحصيل العلمي المتميز، والذي بدوره سوف ينعكس على مستوى عطائهم، ومدى إيجابية تفاعلهم (13) ومن هنا فإن الخصائص المعرفية والمهنية، والانفعالية وسمات شخصية المعلم تؤدي دوراً مهماً في فاعلية وكفاءة العملية التعليمية، فهي بالنسبة للطلاب تشكل أحد المداخل التربوية المهمة التي تؤثر في الناتج التحصيلي والثقافي له، وفي استمراريته، وفي مستوى مفهوم الذات الأكاديمي لديه؛ باعتباره أهم العناصر المستهدفة في العملية التعليمية، والمستفيد الأول لما يقدمه له معلمه من معرفة وقدوة ونموذج. ولأهمية دور الأستاذ الجامعي وضرورة إكسابه الكفاءات المهنية اللازمة لعمله بالتدريس الجامعي أولته العديد من مؤسسات إعداد المعلم اهتماماً بارزاً تمثل في دورات تدريبية على الكفاءات المهنية، ولا يحصل على الدرجة العلمية للدكتوراه إلا بعد حصوله على تلك الدورات. ويعتبر أستاذ مقرر البحث العلمي المايسترو في مسرح العملية التعليمية داخل قاعة الدراسة وخارجها، إلا أننا نجد في كثير من الأحيان إسناد هذا المقرر لأساتذة ليس لديهم الخبرة الكافية لتقديمه؛ مما ينعكس على المعلومات والمهارات التي يجب أن يقدمها لطلاب الدراسات العليا، والمفترض أن هذا النوع من المقررات يجب أن يقوم بتدريسه أساتذة مشاركين أو أعلى من ذلك، ممن مارسوا مهارات البحث العلمي أثناء إعداد أبحاث الترقية، ولم تقف خبراتهم عند إعداد رسائلهم العلمية؛ إذ إن كفاءة أستاذ المقرر مهم جداً؛ لأنه الباعث الرئيس لهمة الطلاب، وصقل قدراتهم البحثية، وتطويرها؛ وفق متطلبات واحتياجات المؤسسة. (14)

## 3- الإمكانيات المادية:

بما أن الهدف الرئيس من إعداد هذا البحث هو كيفية تدريب طلاب وطالبات الدراسات العليا على تطبيق المنهج المقارن في دراسة المشكلات والقضايا مجال الدراسة؛ لذا يتطلب لتحقيق ذلك تمويلاً مادياً، وقد حددت الإمكانيات المادية في التالي (15):

-معلومات ومكتبة.

-موقوفات مالية.

-التجهيزات والإمكانيات المادية.

فالطالب لا يمكنه تحقيق الكثير من أهداف إنجاز البحث العلمي إلا بعامل التمويل، ونقص الإمكانيات المادية في الأجهزة الإدارية للدولة وقلة استخدام التقديرات الكمية في الأبحاث، ونقص التجهيزات التقنية وصيانتها والمعرفة بتشغيلها تقف في طريق الباحث لإتمام بحثه، أو حتى عدم القيام به على الوجه المطلوب.

#### 4- قدرات الطلاب:

من أهداف التدريس الجامعي والعالي تحقيق النمو العلمي المستمر للمدرس الجامعي، وتنمية شخصية الطالب، وجعله قادرًا على القيام بعمليات ذهنية عليا، وربطه بقضايا ومشكلات وطنه (16). فلم تعد أدوار الطالب الجامعي مقتصرة على تلقي المعلومات، وحفظها، واسترجاعها عند الحاجة إليها، بل يكون الطالب عضواً مشاركاً في الموقف التعليمي، يبحث عن المعلومات بالوسائل الممكنة، كما أنه مقوم للممارسات التدريسية لمدرسيه (17) ويعتبر الأستاذ الجامعي والطالب من أهم عناصر العملية التدريسية، إذ طرأت على أدوارهما تغيرات، يساهم الأخذ بها في تحقيق حيوية هذه العملية، فكما لم يعد دور الأستاذ الجامعي نقل المعارف ذات الصلة بموضوعات مقرراته الدراسية؛ بل أضحي يقوم بأدوار أخرى، مثل: الدور التوجيهي، والدور الاجتماعي، ودور مثير للمنافسة الشريفة بين طلابه. كما لم تعد أدوار الطالب تلقي المعارف، وحفظها، واسترجاعها عند الحاجة إليها، بل أصبح يقوم إلى جانب ما سبق بدور المقوم للأداء التدريسي للمدرس، والمناقش، والمقارن، والباحث عن المعارف، الذي يستطيع أن يربط بين القضايا التعليمية بروية ناقدة... إلخ. (18) ويفترض أن الطلاب المقبولين في برامج الماجستير والدكتوراه هم صفوة إفرزات التعليم الجامعي، وبالتالي تميزهم الفكري يقودهم بشكل تلقائي إلى اختيار الأعمال البحثية الجادة والمتميزة التي ستعكس نتائجها بشكل موضوعي على تطور العملية التربوية والتعليمية مستقبلاً، إلا أن في بعض الأحيان قد نجد بعض طلاب الدراسات العليا ليس لديهم المقدرة أو الحافز للقيام بالأعمال البحثية الجادة ويكتفي الكثير منهم باختيار مواضيع لرسائلهم مشابهة لرسائل سابقة مع اختلاف المرحلة الدراسية أو أداة الدراسة أو غير ذلك، وهذا ما يحد من تطور بنية البحوث العلمية في رسائل الماجستير والدكتوراه وبالتالي التركيز على المواضيع المكررة. (19) أن الباحث في الدول العربية هو في الغالب أحد المحظوظين وليس أحد الأكفأ المستحقين للرعاية، فالباحث هو الشخص الذي يمهد له مستقبل دراسي راق في سلك التعليم الجامعي وهو في كثير من الأحيان يأخذ هذا المكان من آخر أكثر استحقاقاً وكفاءة سواء بالواسطة أو القرية أو بالرشوة أو غير ذلك، وهذا الشخص لا يمكن أن يبتكر شيئاً، والذي يمكنه من الابتكار والبحث المجدي طرد من مكانه الحقيقي إلى خارج السلك البحثي ووضع مكانه من لا يستحق. وبالتالي تصبح قدرة الطالب في الدراسات العليا من أهم الأسباب المؤدية إلى عدم إمكانيته بالإلمام بمناهج البحث نظرياً وعملياً (تطبيقاً)

#### 5- سياسة التعليم:

تسعى سياسة التعليم العالي إلى تحقيق أهداف التعليم الجامعي بالصورة المثلى مثل: إعداد الشباب الجامعي القادر على فهم المعرفة والتعامل معها، والاستفادة بها، والبحث عنها؛ بالطرق العلمية السليمة، والوعي بمشكلات المجتمع والعمل على حلها؛ من خلال العمل الدائم على تقويم المسيرة العلمية والتعليمية، مؤكداً أن الجامعة تسير بخطى ثابتة لتحقيق أهدافها في إعداد جيل متحرر من الجهل والخوف والتخلف، قوي بإيمانه بالله، قوي في بنيته وشخصيته وأخلاقه، معتز بوطنه وشعبه، متسلح بمنجزات العصر العلمية والفنية والتكنولوجية، ويعرف كيف يستخدمها. (20)

وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان يكون التصور المستقبلي للدراسات العليا للجامعات العربية حتى عام 2025 تتحدد بالاتي :

1- ضرورة إعادة توصيف جميع المقررات المرتبطة بتدريب طلاب الدراسات العليا على فهم وتطبيق مناهج البحث العلمي ؛ على أن يحظى المنهج النوعي (الكيفي) القائم على التحليل المقارن بين المجتمعات العربية المختلفة بالاهتمام لإكساب الطلاب الوعي بأهميته النظرية والعملية ، ومعرفة طبيعة المشكلات التي يقومون بدراستها في وطنهم مقارنة بالمجتمعات الأخرى ، لإدراك واقع المؤثرات الخارجية على تضخم أو محدودية حجم تلك المشكلة.

2- يجب إسناد مقررات الدراسات العليا لأساتذة قد حصلوا على ترقياتهم العلمية على درجة أستاذ مشارك وأستاذ ؛ وذلك لممارستهم العملية في تطبيق طرق ومنهجيات مختلفة في إعداد البحوث ، الأمر الذي سينعكس بدوره على طريقة تعليمهم للمقررات الدراسية في البرنامج ، نظراً لخبرتهم البحثية في إعداد الدراسات المختلفة وبالتالي كفاءتهم في تأصيل مهارات البحث العلمي المتنوعة لدى طلابهم.

3- يجب على سياسة التعليم المتمثلة في مجالس الدراسات العليا بالجامعات العربية ضرورة إلزام الأقسام العلمية برفع موضوعات تخدم التقارب العربي على الطلاب المسجلين لرسائل الماجستير أو الدكتوراه القيام بها وتنفيذها بالشكل المطلوب ، وكذا الانتباه إلى ضرورة تنوع المواضيع البحثية في رسائل الماجستير والدكتوراه قبل إقرارها ، والتركيز على المواضيع المتعلقة بالتقارب العربي.

4- بالنظر للظروف الحالية وما الت الية الدراسات الجامعية الاولية وانحدار المستوى التعليمي فيها وللحفاظ على اعداد الملاكات المسؤولة لاعادة الاوضاع الى ما هو أفضل مما كان عليه لابد من الاهتمام بالملاك الاساسي والمسؤل عن هذا التطور من خلال :-

أ- انشاء اكااديميات الدراسات العليا سواء على المستوى القطري او الاقليمي او على الاقل الجامعي لمنع التداخل في الاقسام

ب- تناط بهذه الاكااديميات تنظيم القبول وفتح اقسام الدراسات العليا بشكل منظم ومخطط للقضاء على التناقضات في الاعداد بين التخصصات .

ج- ان يكون لهذة الاكااديميات ادارتها ومسؤوليها وموظفيها وكوادرها التدريسيه الدائمية والمعنية من كليات الجامعات ذاتها ولها نظام خاص للقبول والدراسة .

5- بالنظر لعدم كفاية التأهيل في الدراسة الجامعية الاولية وخاصة بالنسبة للأعداد العلمي فمن الضروري إعادة النظر في النظام الحالي في الدراسات العليا واستحداث درجة دبلوم عالي امد الدراسة فيها سنتان تحضيرية ولا تقل عن اربعة فصول ولا تزيد عن ستة فصول بما فيها العطل الصيفية وتكون الدراسة فيها على وفق الاتي :-

أ- قبول طلبة في كل تخصص او فرع يفتح بما لايقل عن 15 طالب ولا يزيد عن 25 طالب ينتظمون في صفوف او شعب للدراسة كما اسلفنا سابقاً .

- ب- قبول الطالب الحاصل على معدل 65% فما فوق في الدراسة الجامعية الأولية , أو الربع الأعلى
- ج- أن يجتاز الطالب امتحان الترشيح للدبلوم المذكور وحسبما يتم وضع اللوائح من أجل ذلك.
- د- على الطالب الذي يجتاز مرحلة الدبلوم بدرجة 70% فما فوق الترحيل لإكمال دراسته في الماجستير مباشرة بالدخول بمرحلة اعداد الرسالة واعتبار الدبلوم المذكور مجزية للسنة التحضيرية .
- هـ- اما الطالب الذي يحصل على اقل من 70% فيمنح درجة دبلوم عالي مع مؤهلات الشهادة لغرض الافادة منها في وزارة التربية ومراكز البحوث والوزارات الأخرى .
- و- يحق للطالب الحاصل على دبلوم اقل من 70% التقديم للماجستير بعد مرور سنتين على حصوله على الشهادة وبترشيح من دائرته على أن يؤدي دراسة تحضيرية لمدة سنة وبعدها يؤهل للحصول على الماجستير .
- د- الحاصل من الطلبة على الماجستير لهم الحق في التقديم لإكمال دراسة الدكتوراه شريطة أدائه خدمة جامعية او بحثية لمدة ثلاث سنوات، وللوصول الى هذا التصور في تطوير الدراسات العليا ومواكبة العالم في المدى المذكور لابد من :-
- 1- تعزيز التعاون بين الجامعات العربية والتنسيق بينها وتبادل الخبرات في ميدان التعليم العالي والدراسات العليا بما يساعد على تطوير إمكانيات البحث وتوفير مستلزماته من عناصر بشرية مؤهلة وبنى فعالة وموارد مالية .
  - 2- الأخذ بمبدأ التخصص التكامل بين الجامعات في عموم الدول العربية
  - 3- دراسة التوقعات لما سيكون عليه من علوم قائمه وتقنيات متطورة ذات اثر على الفرد والمجتمع.
  - 4- التركيز على أنواع محددة من الدراسات المطورة للعلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وجامعاته والتي تؤدي الى تغيير أنماط الحياة الإنسانية في المجتمع العربي.
  - 5- توظيف الدراسات والأبحاث لصالح المجالات الحيوية لحل الاختناقات الحاصلة في الحياة العربية في مجال النقل والسكن، والصناعة، وإعادة بناء البنى التحتية، والخدمات الصحية وتطوير التكنولوجيا في الوطن العربي والاهتمام بالمكتبة الزراعية وتحسين الزراعة وبناء الصناعة النفطية وصناعة الأغذية وتلوث البيئة وتعارض القيم...وما الى ذلك.
  - 6- تطوير البنى والأنظمة المؤسسية للتعليم العالي بجامعاتها ومعاهدها ومراكز بحوثها لتلائم ومقتضيات التحولات التكنولوجية والعلمية والتغيرات الاجتماعية والقيمية.
  - 7- كسر جمود برامج الدراسات العليا وإعادة النظر فيها في ضوء تطور المعرفة وأساليب البحث والتدريس .
  - 8- إعادة النظر في لوائح الدراسات العليا ونظم القبول وإجراءات التخرج ومواكبة العالم المتقدم .
  - 9- إعادة النظر في أهداف الدراسات العليا في الجامعات العربية لعدم وضوحها وخطها بين التكوين المهني والتدريب والوظيفة البحثية وكلها أهداف الدراسات ولا بد ان تكون بنسب متفاوتة .
  - 10- مركزية الإدارة في التعليم الجامعي في اغلب الدول العربية جعل الجامعات تفتقد شخصيتها الاعتيادية (كيانها) وجعل البرامج متشابهة وهنا أشير الى بدعة الأقسام المتناظرة التي أساءت الى التعليم الجامعي والغت خصوصية الجامعة والمناطق الجغرافية والدول والأقاليم، في حين يجب ان تختلف أهداف برامج الدراسات العليا باختلاف البيئة التي توجد فيها لأن لكل بيئة حاجاتها ومتطلباتها.

- 11- قبول طلبة الدراسات العليا وفق خطة واضحة بحيث يكون الطالب عارفاً بالمكان الذي يعمل به بعد التخرج ولن يبقى ينتظر فرص العمل لسنوات بدون تعيين .
- 12- تشجيع الدراسة على النفقة الخاصة ويكون قبولهم خارج الخطة واحتياجات البلد لهم ربما يستفيدون من الشهادة في العمل في الدول أخرى.
- 13- إعادة النظر بأجور المحاضرات والإشراف والمناقشات لكي تقترب او تتساوى مع الدول المجاورة او غيرها من الدول .

## المراجع

- 1- التقرير النهائي للمؤتمر الثالث للوزراء والمسؤولين عن التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي، بغداد 1985. ص 23
- 2- إبراهيم، حسن احمد، الدراسات العليا في الجامعات العربية واقعا وسبيل تطورها، ج1، التقارير والبحوث التي قدمت لندوة الدراسات العليا التي عقدها اتحاد الجامعات العربية في جامعة الخرطوم بالسودان من 12 - 14 كانون الثاني- يناير 1983 الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر 1986. ص 251
- 3- أبو مغلي، وآخرون قواعد التدريس في الجامعة. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع(1997م)،
- 4- إسماعيل، سعيد علي، التعليم الجامعي في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي 1987. ص 183
- 5- اليكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ندوة سياسة تطوير التعليم في الوطن العربي دمشق، المركز العربي لبحوث التعليم العالي 1985. ص 103
- 5- بو بطانه، عبد الله رمضان، التخطيط في التعليم العالي، اهدافه واساليبه ومتطلباته، سلسلة دراسات ووثائق، التعليم والتنمية في الوطن العربي، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية 1985. ص 64
- 6- رحمه، انطوان، سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي، مجالاتها واولوياتها، ندوة سياسة التطوير العالي 1985. ص 354
- 7- رحمه، انطوان، قضايا التخطيط العالي ومشكلاته في الوطن العربي، سلسلة دراسات ووثائق، التعليم والتنمية في الوطن العربي، رقم 9، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية 1985. ص 85
- 8- السامرائي، مهدي صالح، مسيرة التعليم الجامعي في دول الخليج العربي، بحوث الندوة الفكرية الثالثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض. ص 78
- 9- السامرائي، مهدي صالح (1987): وقائع الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء من 18-20 أبريل 1987م . جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية. ص 23
- 10- الشايح ، علي بن صالح (2010م) ، البحث العلمي في الجامعات السعودية : الواقع والآفاق ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي عن استراتيجيات البحث العلمي في جامعات العالم الإسلامي الواقع والآفاق ، المنعقد في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، خلال الفترة بين (23-25 رجب 1431هـ) ص 179
- 11- الشهراني ، ناصر بن عبد الله (2010م) معوقات البحث العلمي في العالم العربي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي عن استراتيجيات البحث العلمي في جامعات العالم الإسلامي الواقع والآفاق ، المنعقد في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، خلال الفترة بين (23-25 رجب 1431هـ) ص 312

- 12- المخلافي ، محمد (2002م)، بناء أداة لتقييم كفاءة الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس الجامعي في جامعة صنعاء. مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، السنة الثامنة (16)ص 235
- 13- سنقر، صالحه وبنية عاقل، الدراسات العليا في الجامعات العربية، مقوماتها ودورها في خدمة التربية، المركز العربي لبحوث التعليم العالي التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكو)، دمشق، 1984.ص 83
- 14- عبد الموجود، محمد عزت، الدراسات العليا، طبيعتها وإدارتها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 19، 1983. ص 65
- 15- عبيدات ، ذوقان (2005م) البحث العلمي ، ط5 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الرياض. ص 187
- 16- عاقل، فاخر، سيكو لوجية الابداع، بحث مقدم للمؤتمر الثاني في تطوير التعليم ما قبل الجامعي، دمشق 1986. ص 23
- 17- عباس ، صلاح (2004م) ، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ص 90
- 18- عثمان، عمر، افاق تنمية التعليم العالي في المنطقة العربية حتى عام 2000 ، دراسة للأمم المتحدة باريس الاو نسكو 1984. ص 41
- 19- عبد الدايم، عبد الله، الثورة التكنو لوجية في التربية العربية، دار العلم للملايين ط2، 1978. ص 67
- 20- مكتب التربية العربي لدول الخليج، واقع التعليم الجامعي والعالي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج وجامعة صلاح الدين، بحوث الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج بغداد 20 - 22 / 1987. ص 134